ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

العلل النحوية وكيفية استخدامها في القواعد النحوية

https://doi.org/10.5281/zenodo.18717999

هدى عامر المبروك أبوغديري
محاضر مساعد، قسم اللغة العربية
كلية التربية الزهراء، جامعة الجفارة.
hdyabwghdyry992@gmail.com

الملخص:
هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العلل النحوية بوصفها إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدها النحاة في تفسير قواعد النحو العربي، وتوضيح مدى أهميتها في بناء النسق القاعدي للغة، ومن ثم تناول البحث تعريف العلة النحوية من حيث اللغة والاصطلاح، موضحًا تصنيفاتها المختلفة مثل العلل التعليمية والعلل القياسية، ودورها في الكشف عن العلاقة بين الظواهر اللغوية وأسبابها، كما استعرض البحث اختلاف مناهج النحاة بين البصريين والكوفيين في توظيف العلل وتفسير الظواهر النحوية، وبيان الأثر المنهجي لهذا الاختلاف في نشوء الخلاف النحوي، ثم انتقل البحث بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي، حيث قدم نماذج مختارة من القواعد النحوية مثل الرفع والنصب والجزم، وحلل كيفية تعليلها في ضوء الاتجاهات النحوية المختلفة، مستشهدًا بنصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي، ثم عرض أيضًا لأبرز التحديات والانتقادات التي وُجهت إلى فكرة التعليل، خاصة ما تعلق بالتكلف، أو تعليل ما لا يُعلل، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي، جامعًا بين التأصيل النظري والتحليل العملي، بهدف تقديم تصور علمي متوازن يُظهر القيمة التفسيرية للعلة النحوية، ويبرز إمكاناتها التعليمية، مع إبراز حدودها في ضوء النقد الحديث. ويُعد هذا العمل مساهمة في فهم أعمق للدرس النحوي العربي وأدواته التفسيرية.
الكلمات المفتاحية: العلل النحوية، القواعد النحوية، التعليل النحوي، النحو العربي، مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، الرفع، النصب، الجزم، الخلاف النحوي، التحليل النحوي، الظواهر اللغوية.

Abstract:
This study aims to shed light on grammatical reasoning ('ilal) as one of the fundamental tools adopted by Arab grammarians in interpreting the rules of Arabic grammar. It explains the significance of 'ilal in constructing syntactic structures, and begins by discussing grammatical reasoning from both linguistic and terminological perspectives, presenting its various classifications such as educational, analogical, and semantic 'ilal. The study explores the relationship between linguistic phenomena and their causes, while also reviewing the differences between Basran and Kufan methodologies in employing 'ilal to explain grammatical phenomena.
The research also outlines major challenges and criticisms directed at grammatical reasoning, especially regarding excessive explanation, redundancy, or attributing causes where none are required.
The research adopts both analytical and descriptive methods, aiming to provide a balanced vision that unites theoretical frameworks and practical analysis, while highlighting the explanatory value of grammatical 'ilal and their educational significance. This effort seeks to

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online
deepen the understanding of Arabic grammar and its interpretive tools, contributing to a more profound comprehension of Arabic linguistic theory.
cases, analyzing them in light of various grammatical approaches.
These are supported by texts from the Qur'an, Hadith, and Arabic poetry. The research also outlines major challenges and criticisms directed at grammatical reasoning, especially regarding excessive explanation, redundancy, or attributing causes where none are required.
The research adopts both analytical and descriptive methods, aiming to provide a balanced vision that unites theoretical frameworks and practical analysis, while highlighting the explanatory value of grammatical 'ilal and their educational significance. This effort seeks to deepen the understanding of Arabic grammar and its interpretive tools, contributing to a more profound comprehension of Arabic linguistic theory.
Keywords:
Grammatical reasoning ('ilal), Arabic grammar, grammar rules, Basran and Kufan schools, disagreement in grammar, grammatical analysis, linguistic phenomena.

المقدمة

يُعَدّ علم النحو أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها علوم اللغة العربية، وقد نشأ بدافع الحاجة إلى ضبط اللسان العربي وصونه من اللحن، خاصة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول الأعاجم في الإسلام، ومنذ أن وُضِعت أسس هذا العلم على يد النحاة الأوائل، بدأ التفكير في بناء قواعد منظمة تضبط اللغة وتفسر ظواهرها، وكان من أبرز ما اعتمد عليه النحاة في هذا البناء ما يُعرف بـ"العلل النحوية".

وتُعرّف العلة النحوية بأنها التبرير الذي يسوقه النحوي لتفسير قاعدةٍ ما أو حكمٍ لغوي معين، وهي بذلك تمثل محاولة لتفسير الظواهر اللغوية بأسلوب عقلي منطقي، يربط بين السبب والنتيجة، وقد انقسمت العلل النحوية إلى نوعين: علل تعليمية، وعلل قياسية، كما تفاوتت مناهج النحاة في استخدامها والتوسع فيها، بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة وغيرهما.

وتكمن أهمية دراسة العلل النحوية في أنها توضح الجانب العقلي في التفكير النحوي، وتساعد على فهم أعمق للقواعد، كما تسهم في ربط الحكم النحوي بأسبابه مما يُكسب المتعلم وعيًا أكبر بالقواعد ودلالاتها، ومع ذلك، فقد تعرضت العلل النحوية لانتقادات عند بعض الدارسين؛ إذ وُصفت أحيانًا بالتكلف أو البُعد عن طبيعة اللغة.

وانطلاقًا من هذا السياق، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مفهوم العلة النحوية، ومجالات استخدامها، ومناهج النحاة في التعامل معها، مع التطرق إلى الجانب التطبيقي من خلال استقراء عدد من القواعد النحوية وبيان العلل التي استندت إليها، بغية الوصول إلى تصور أعمق لفهم القاعدة النحوية بوصفها نتيجة لعوامل علّية مدروسة.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يُسلّط الضوء على جانبٍ أساس في بناء القواعد النحوية، وهو جانب العلل النحوية، التي تمثل الأداة التفسيرية التي اعتمد عليها النحاة في تعليل الأحكام اللغوية، كما يساعد هذا البحث على فهم أعمق لمناهج النحاة في توظيف العلل، ويبرز القيمة التعليمية والتطبيقية للعلة في تبسيط القواعد وتقريبها للدارسين، خاصة عند الربط بين النظرية والتطبيق اللغوي.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- بيان مفهوم العلة النحوية وأنواعها وأهميتها في الدرس النحوي.
- الكشف عن مناهج النحاة في استخدام العلل النحوية لتأسيس القواعد.
- تحليل نماذج تطبيقية تُظهر كيفية توظيف العلل في تفسير القواعد النحوية.
- إبراز الجوانب الإيجابية والانتقادات الموجهة للعلة النحوية.
- تعزيز الفهم المنهجي للقاعدة النحوية من خلال تتبع أصولها العلّية.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

- **أسئلة البحث:**

- ما مفهوم العلة النحوية؟ وما أنواعها؟
- كيف وظّف النحاة العلل النحوية في بناء القواعد النحوية؟
- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين مدارس النحو في التعامل مع العلل؟
- ما مدى فعالية العلة النحوية في تفسير الظواهر النحوية وتقريب القاعدة للمتعلم؟
- ما أبرز النماذج التطبيقية التي تُظهر استخدام العلل في صياغة القواعد؟

- **منهجية البحث:**

- يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف وتحديد العلل النحوية وأنواعها، ثم تحليل كيفية استخدامها في تفسير القواعد النحوية، وسيتم دراسة النصوص النحوية القديمة والمعاصرة لفحص كيفية توظيف النحاة للعلل في بناء القواعد.
- سيتم استخدام المنهج التطبيقي لتحليل مجموعة من الأمثلة النحوية من اللغة العربية، مع توضيح العلل النحوية التي تستند إليها هذه الأمثلة، بهدف ربط النظرية بالتطبيق العملي، وسيتم الاعتماد على المصادر والمراجع النحوية الأساسية والحديثة، فضلًا عن الدراسات السابقة التي تناولت العلل النحوية في إطار القواعد النحوية.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلل النحوية

1.1 تعريف العلل النحوية:

تعريف العلة لغة:

بالرجوع إلى المعاجم والقواميس وجدنا أن "العلة" تعني المعاني التالية[1]:

1- الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، ويفهم من هذه العبارة أن العلة بمعنى الشغل الشاغل.
2- العذر: يتضح من هذا لمعنى من حديث عاصم بن ثابت: ما علتي وأنا جلد نايل؟ أي ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال.
3- السبب: ودليل ذلك حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة، أي سببها، والنار علة الاشتعال؛ أي سببه.
4- المرض: وصاحبها معتل.

أما تعريف العلل اصطلاحًا، فقد أطلق الكوفيون العلة على مجموعة الصفات التي تتحقق بها ظاهرة معينة بشرط وجود علاقة بين هذه الصفات وتلك الظاهرة، والظاهرة تتحقق هذه الصفات بوجودها، حيث إنه لا بأس من إطلاق اسم العلة على هذه الصفات[2].

فالعلة عند النحويين هي الكشف عن نتيجة الاستقراء، وهي عندهم ضرورية في بعض الحالات، ويقصد من ذلك أنها تلحق معلولها في الوجود، ونفهم من هذا أن العلة النحوية تأتي بعد مراحل متعددة، وتتلخص هذه المراحل في الآتي:

أ. أن يتحدث العربي أولًا.
ب. يتم الاستقراء بعد حديث العربي.
ج. ثم يأتي النحوي بعد ذلك لشرح العلل[3].

- **<u>دور العلة في الخلاف النحوي</u>**

إن من أهم الأسباب التي ساعدت على نشوء ظاهرة الخلاف في النحو العربي المنهج أو الأسلوب الذي اتبعه النحاة في تفسير ظواهر اللغة العربية أثناء عملية الاستقراء.

وبما أن النحو علم اجتهادي، فقد ساعدت الطبيعة الاجتهادية على توسيع دائرة الخلاف فيه، فالنحو علم اجتهادي وللدارسين الحق أن يرتجلوا فيه من المذاهب ما يدعوهم إلى القياس، وقد اكد ابن جني على ذلك بقوله**:** "إن العلماء اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبًا، وإن كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفًا"[4].

وقد أدت الطبيعة الاجتهادية للنحو بالنحاة إلى التماس العلة، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق، فلم يكتفوا بدراسة ما يلاحظونه، بل مضوا يعللونه تعليلات خرجت بها في غير موضع عن روح اللغة وفهم أساليبها وتطورها، فكان من البديهي أن تختلف نظرات هؤلاء وعللهم.[5]

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

ولعل من أهم مظاهر الخلاف النحوي العائد إلى التعليل كما وردت في كتب الخلاف:

1. **مظاهر الاختلاف في علة العمل:** حيث تأثر نحاة العربية الفلسفية التي ترتبط بالمعلول، وأخضعوا الكثير من التراكيب لهذا المنهج الذي يهتم بالعلة، وكما أنه لا يجتمع علتان على معلول واحد، لا يجتمع عاملان على معمول واحد[6].
2. **مظاهر الاختلاف في الإعراب والبناء:** ومثال ذلك اتفاق كلا الفريقين على إعراب بعض الكلمات، وينشأ الخلاف عن طبيعة الإعراب نفسه، فيقدم كل منهما عللًا تؤيد وجهة نظره أمام خصومه، ومن أمثلة ذلك اختلافهم في إعراب الأسماء الخمسة، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، وعلة ذلك عندهم هو قلة حروفها تكثيرًا لها، أما البصريون فهي عندهم معربة من مكان واحد، الواو رفعًا، والألف نصبًا، والياء جرًا، وعللوا ذلك بأن الإعراب إنما دخل في الكلام للفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني، وهذا يحصل بإعراب واحد[7].
3. **مظاهر التعليل في علة الحذف:** فبعض الألفاظ قد يلحقها بعض التغيير كالحذف مثلًا، فيجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة تفسر ما لحق اللفظ من تغيير في حدود ما تعارفوا عليه من قيود وضوابط، فتكون سببًا من مظاهر الاختلاف، ومن أمثلة ذلك أن الكوفيين يذهبون إلى أن الواو إنما حذفت من الفعل المضارع المثال نحو (يَعِدُ) و(يَزِنُ) للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فالفعل (وجل) فعل لازم، والمضارع منه (يَوْجَلُ)، بقيت الواو في المضارع لأنه فعل لازم، في حين حذفت من (يَعِدُ) و(يَزِنُ)؛ لأنه فعل متعدٍ، أما البصريون فلم يرتضوا أن تكون علة حذف الواو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، إنما حذفت للتخفيف لوقوعها بين الياء والكسرة[8].

وخلاصة القول إن الطبيعة الاجتهادية للنحو أدت بالنحاة إلى التماس العلة، فكان من الطبيعي أن تختلف نظرتهم وعللهم، فتكون سببًا من أسباب ظاهرة الخلاف في النحو العربي، ولعلها من أهم الأسباب؛ لأن النحاة اختلفوا مدارس كما اختلفوا أفرادًا، وذلك اختلفوا في اعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه، وهذا الخلاف في معظمه خلاف على العلل، لا على القواعد ذاتها، لأنها طرائق في التفكير النحوي، ووسائل في التعامل مع المادة النحوية والنصوص التي بُنيت عليها[9].

- <u>**العلل النحوية ودورها في الاحتجاج وبناء القاعدة**</u>

إن المطالع للمسائل الخلافية بين النحاة يلحظ أنها قادتهم إلى إبداع الكثير من العلل من أجل الانتصار لمذهبهم أمام خصومهم في كثير من مسالك الاحتجاج، وهذه العلل التي التمسها النحاة مستنبطة من مصادر شتى، قد تكون نطقية، أو قياسية، أو دلالية، أو عقلية، وهي مستوحاة من المسائل التي تعالجها، فكل مسألة تحكمها عللها الخاصة، لذا هي متنوعة وعامة.

وفيما يلي أهم العلل التي التمسها نحاة كلا المذهبين البصريون والكوفيون في خلافهم النحوي على صعيد الاحتجاج بالأدلة لنصرة المذهب النحوي:

1. **العلل الاستعمالية:** ويقصد بها تلك العلل التي تعلل الاستعمال المباشر للغة، فتعلله بما يناسبه مما ألف عند الناطقين للغة، مثل التعليل بكثرة الاستعمال، والثقل والخفة، والاستغناء وغير ذلك مما يندرج تحت هذا النوع من العلل[10]، ومن العلل التي تندرج تحت هذا النوع، والتي احتج بها نحاة كلا المذهبين فيما جرى بينهم من مسائل الخلاف: **علة كثرة الاستعمال**، وهي من العلل الوجيهة في الدرس اللغوي، وقد اعتمد عليها النحاة في كثير من أبواب العربية لتعليل الظواهر اللغوية[11]، حتى جعلها النحاة من القوة تتقدم على القياس عند تعارضها، قال ابن جني: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى"[12]، كما اتخذت دليلًا على الحقيقة، جاء في كتاب الإرشاد: "ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال"[13].
2. **العلل القياسية:** القياس مصطلح ولد مع نشأة النحو تقريبًا، وله قيمة كبيرة عند النحاة، وهم جميعًا متفقون على الأخذ به غير منكرين له، قال الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قال في حدّه بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[14].
3. **العلل الدلالية:** تعد العلل الدلالية من العلل التي اعتمد عليها النحاة في كثير من الأوجه النحوية التي اختلفوا فيها، وذلك لكونها تقوم على مراعاة المعنى أساسًا لتبرير قاعدة نحوية، أو استعمال عربي[15]، ويمكن **تعريفها** بأنها مجموعة العلل التي تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تبرير الخروج عن القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج[16].
4. **العلل العقلية:** وقد تشكلت مجموعة كبيرة من العلل العقلية التي استنبطها النحاة من الواقع أو البديهة لتسويغ أحكامها النحوية، فكان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين نحاة المذهبين، ومنها:

- **علة العوض:** وهي من العلل النحوية المهمة والتي كان لها أثر في بعض مسائل الخلاف بين نحاة المذهبين، فقد اعتمد عليها كلا الفريقين في الأنصار لمذهبهم في مسائل الخلاف، إذ اعتقد النحاة أن بعض الحروف أو الكلمة قد يصيبه

مجلة جامعة الجفارة للعلوم الإنسانية والتطبيقية / العدد السابع / يونيو 2025 م .
ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

الحذف فيعوض عنه بحرف آخر أو كلمة أخرى، يقول ابن فارس: "من سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة"[17].

- **علة النيابة:** وهي علة مهمة من العلل العقلية التي لجأ إليها النحاة في مسالك الاحتجاج لمذهبهم وتأييد وجهة نظرهم أمام خصومهم في مسائل الخلاف خصوصًا في عمل بعض الأدوات، ومفادها أن بعض الكلمات قد تنوب عن بعضها في مواضع مختلفة، وعندئذٍ إما أن تستحق الأحكام النحوية لما نابت عنها، أو تكتسب خصائصه في العمل إذا كان عاملًا.
- **علة تكثير الحروف:** وهي علة عقلية، ولها أثر في كثير من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحاة، فقد اعتقد النحاة أن بعض الكلمات تكون حروفها قليلة، عندئذٍ لا بد من إضافة حروف أخرى لزيادة بنيتها.
- **علة منزلة الشيء الواحد:** وهي من العلل النحوية، فقد اعتقد النحاة أن الكلمات المتجاورة قد تندمج مع بعضها بعضًا فتصبح بمنزلة الشيء الواحد.

المبحث الثاني: أثر العلة النحوية في القواعد النحوية.

- **أثر العلة في نقض الدليل النقلي:**

.استقراء المسموع من كلام العرب من الأدلة المعتبرة في مسائل الخلاف، وق احتج به النحاة في كثير من المسائل الخلافية، بل هو أول أدلة مسائل الخلاف وأعلاها، وبه يبدأ أصحاب الخلاف في الانتصار لآرائهم، فمن ظفر بشيء منه لم يعدل إلى غيره إلا من باب الاستئناس والتاكيد وتضافر الأدلة[18].

ومن المعلوم أن النحاة قبلوا كل الروايات الثابتة عن العرب، وصرحوا بأن تعدد الرواية في البيت الواحد لا يسقط حجيته، وإن ثبتت رواية غيرها، ومما قاله النحاة في هذا الشأن: "لا ترد رواية برواية؛ لأن كلًا صحيح، والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبتت عندك رواية أهرى، والرواية لا يطعن بها عن الرواية"[19].

ولكن لا يعني ثبات الرواية في عرف النحاة التسليم بها وتجريد القواعد بمقتضاها، بل لا بد للشاهد الفصيح الذي يكمل الاحتجاج به في تجريد القواعد، وتقوية الآراء والمذاهب، أن يسلم من العلل القادحة.

وفيما يأتي إيضاح لأهم العلل التي ساقها النحاة في نقض آراء المخالفين في ضوء اعتراضهم على الدليل النقلي في المسائل الخلافية، مصحوبة بأمثلة تطبيقية من مسائل الخلاف النحوي:

1. **الشذوذ:** الشذوذ لغة بمعنى الانفراد والتفرق[20]، وفي الاصطلاح هو ما فارق ما عليه بقية بابه ونفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا[21]، وقيل هو مخالفة اللفظ العربي مفردًا أو مركبًا ما عليه بقية أفراد بابه في نثر من يعتد بعربيتهم أو في شعر من يعتد بشعرهم[22].

والشاذ من العلل القادحة التي غمز بها النحاة في ضوء اعتراضهم على الدليل النقلي في المسائل الخلافية، فالشاذ لا يثبت به أصل، ولا يحتج به على الأصول الممهدة، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وقد عبر عن ذلك سيبويه بقوله: "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها"[23].

وفي المسائل الخلافية بين النحاة يتضح أن البصريين كانوا أكثر استعمالًا وتداولًا لهذا الوصف من نظرائهم الكوفيين، ولعل ذلك عائد إلى ما عرف عن البصريين من شدة حرصهم على اطراد القواعد، لذلك نجدهم يمنعون الاحتجاج به والقياس عليه، يقول سيبوه في بيان ذلك: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"[24]، وقال ابن السراج: "ينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه"[25].

ومن المسائل الخلافية التي رد النحاة آراء المخالفين منها بالشذوذ مسألة الخلاف في "أي" إذ حذف العائد من الصلة، وقد نقض الأنباري مذهب الكوفيين بأن هذه القراءة قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب[26].

ومنه أيضًا ما ذهب إليه الكوفيون من أن (أن) الخفيفة المفتوحة تعمل في الفعل المضارع النصب من غير بدل[27]، واستدلوا على صحة مذهبهم بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[28]، بنصب (تعبدوا) بأن مقدرة.

2. **تعدد الرواية:** من تمام اكتمال الاستدلال بالشاهد الفصيح أن يسلم من تعدد الرواية، فالشاهد الذي له روايتان، إحداهما مؤيدة لقاعدة نحوية، والأخرى لا علاقة لها بها، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية، سقط الاستدلال به، لذلك دأب النحاة على التحري من الشاهد ومن توثيقه ومن ضبطه وصحته وشهرته.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسِقطِ اللوى بينَ الدخول فَحَوْمَلِ

في هذا البيت، استشهد بعض النحاة على جواز مجيء "قفا" فعل أمر لمثنى بدون ألف الاثنين (قِفا بدل قِفَا)، ولكن وردت رواية أخرى بـ"قِفَانِ" وهي رواية لا تؤيد نفس الوجه النحوي، ولأن الرواية الثانية تُسقِط وجه الاستدلال، ضعف الاحتجاج بالبيت.

فكلما تعددت روايات الشاهد وتعارضت بحيث تؤيد إحداها القاعدة وتخالفها الأخرى، توقف النحاة عن الاستشهاد به، أو اشترطوا توثيق الرواية المعتمدة لغويًا. ولهذا كانوا يولون توثيق الشواهد عناية خاصة.

3. **الشاهد المعارض:** حيث ليس قول بعض الفصحاء أولى بالاحتجاج به من بعض، لذا فمن تمام الانتصار للمذهب النحوي أو القاعدة النحوية محل الخلاف أن تسلم شواهدها من المعارضة، ومتى تعارضت الشواهد بحث النحاة عن مرجحات أخرى في المسائل المبحوثة[29].

ومن الأمثلة على ذلك: مسألة مجيء الحال من النكرة، فالشاهد المؤيد لجواز مجيء الحال من النكرة قول الشاعر:

فيا لَكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ بكلِّ مغارِ الفتلِ شدّتْ بيَذبُبِ

"بيَذبُبِ" حال من "نجومه" وهي نكرة. فاستدل به النحاة على جواز الحال من النكرة إذا تخصصت.

الشاهد المعارض: ورد في بعض الشواهد ما يدل على امتناع الحال عن النكرة، مثل قولهم: "جاء رجلٌ راكبٌ"، فأنكروه وقالوا لا يجوز إلا إذا وصفت النكرة أو سبقت بنفي أو استفهام.

النتيجة: تعارض الشواهد دفع النحاة إلى القول بجواز الحال من النكرة بشرط التخصيص أو وجود قرينة، وهذا ناتج من الجمع بين الشواهد وعدم إلغاء أحدها بلا تعليل.

ومن تمام الانتصار للمذهب النحوي أو القاعدة أن تسلم الشواهد من المعارضة، إذ لا يكون قول بعض الفصحاء أولى بالاحتجاج من بعض. فإذا تعارضت الشواهد النحوية، بحث النحاة عن مرجحات أخرى لترجيح أحد القولين، ككثرة الشواهد، والقياس، والسماع، والاستعمال القرآني، وغير ذلك.

ومِن أمثلة ذلك ما ورد في مسألة الحال من النكرة، حيث ورد شاهد يؤيد الجواز وآخر يعارضه، فاضطر النحاة إلى وضع شروط للجواز؛ ومثل ذلك في تقديم معمول المبتدأ، أو صرف ما لا ينصرف، مما يدل على منهج نقدي دقيق لاكتشاف القواعد من خلال توازن الشواهد وتفسير التعارض بينها.

4. **الضرورة:** والضرورة تقدر بقدرها فهي تشفع للفصيح فلا يجرؤ أحد على تخطئته، وتمنح التابع المقلد حق النسج على منواله، ولكن مع أن النحاة جعلوا هناك ما يسمى بالضرورة، إلا أنهم جعلوها دائرة في فلك القياس النحوي على الوجه الذي أرادوه، لذلك لم يعتد النحاة بما جاء منها في بناء الأحكام أو القياس عليها[30].

ومن الأمثلة على ذلك حذف حرف النداء، في قول الشاعر:

أفاطِمَ! مهلاً بعض هذا التدللِ وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي

الشاهد في "أفاطِمَ"، إذ الأصل "يا فاطم"، لكن الشاعر حذف "يا" للضرورة.

النحاة قبلوا ذلك في الشعر فقط، لكنهم لم يجيزوا حذف أداة النداء في الكلام النثري، ولم يجعلوا منه قاعدة عامة.

5. **التأويل:** وهو النظر فيما نقل من فصيح كلام العرب مخالفًا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها، وتوجيهها لتوافق هذه الأقيسة والقواعد، فاللغة العربية بطبيعتها كثيرًا ما يعتريها الحذف والإيجاز، لذلك لجأ النحاة إلى التأويل لمحاولة إرجاع النصوص التي خرجت عن القواعد المطردة، وللوصول إلى المعنى وتقدير المحذوف أو المحذوفات في هذه النصوص[31].

غير أنه مما كان ينقض الدليل النقلي عند النحاة ويرجح غيره في مسائل الخلاف أن يسلم من احتمالية التأويل، فالشاهد متى احتمل وجهًا آخر غير ما استدل به الخصم سقط الاحتجاج به، يقول ابن الحنبلي: "ما طرقه الاحتمال بطل به الاستدلال"[32].

هذا الأصل النحوي يمثل عنصرًا دقيقًا ومركزيًا في التعامل مع الشواهد اللغوية، حيث كان التأويل أداة مهمة في يد النحاة لتوجيه النصوص المخالفة للقياس وضبط دلالاتها بما يتفق مع القواعد المستقرة. ومع ذلك، فإن الشاهد إذا احتمل تأويلاً آخر غير ما يراد الاستدلال به، سقط به الاستدلال لأنه لم يعد نصًا قاطعًا في موضع الخلاف.

وفيما يلي أمثلة تطبيقية مشهورة على التأويل وأثره في النقاش النحوي، قول الشاعر:

فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجرْ وإن تدعاني أَحْمِلْ، وإن تَقْسُوا أَهُونِ

موضع الشاهد: "أهونِ"، فقد ورد الفعل على صورة فعل أمر مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (أَهُونْ)، لكنه أتى بـ الكسر بدل السكون، وهذا خلاف القياس.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

وقد لجأ النحاة إلى تأويله فقالوا: يحتمل أن الأصل "أَهُونْ" ولكن كُسِرت لالتقاء الساكنين، أو أنه مبني على الضم لمناسبة الوزن الشعري، وهذا التأويل أسقط الاستدلال به على جواز كسر الفعل المعتل الآخر.

المبحث الثالث: التطبيقات النحوية للعلل النحوية

تُعَدُّ العلل النحوية من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها النحاة في بناء الصرح القاعدي للغة العربية، فهي تمثل الجانب التفسيري والتعليلي الذي يحاول الإجابة عن سؤال "لِمَ هذا الحكم؟". ولم يكن هدف النحاة مجرد ضبط الإعراب وبيان الحركات الإعرابية، بل تعدّوا ذلك إلى البحث في أسباب الأحكام، وهو ما أدى إلى نشوء ما يعرف بـــ"العلل النحوية."

وقد كانت العلل وسيلة لفهم المنطق الداخلي للنحو العربي، وإيجاد نوع من الربط العقلي بين صور القواعد النحوية وأصولها، أي أن النحاة لم يكتفوا بأن يقولوا: "الفاعل مرفوع" بل أرادوا أن يعللوا ذلك، فقالوا: "لأنه الأصل في الإسناد"، أو "لأنه أولى من غيره بالرفعة"، أو "لأن الرفع أخف الحركات فناسب الفاعل".

- **العلل النحوية في قاعدة رفع الفاعل:**

يُعد رفع الفاعل من القواعد النحوية الأساسية، وقد علله النحاة بعدة علل، منها:

- **العلّة السمعية:** أن الفاعل سُمع مرفوعًا في كلام العرب، مثل قولهم: قامَ زيدٌ، ذهبَ الطالبُ، وهو الأصل في النقل.
- **العلّة المعنوية:** أن الفاعل هو المُسند إليه الفعل، أي أنه صاحب الفعل ومن يقع منه الحدث، لذا استحق الرفعة دلالةً على مكانته الفاعلة.
- **العلّة الصوتية/الشكلية:** أن الرفع أخف الحركات (الضمة)، والفاعل يستحق الأخف لأنه أصل التركيب، فناسبت الضمة موضعه، ولأن الكلام يبدأ بالفعل والفاعل، فاختير له الأخف.
- **العلّة المنطقية/العقلية:** أن الفاعل يشبه المبتدأ من حيث الإسناد إليه، وكما أن المبتدأ مرفوع لأن المسند يُسنَد إليه، فكذلك الفاعل.

أمثلة تطبيقية:

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[33].

"المؤمنون": فاعل مرفوع، وعلته أن الفاعل مَن وقع منه الفعل "أفلح".

ومن الشعر:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إنْ بَدَتْ لَكَ جَارَتِي   حَتَّى يُغَيِّبَ جَارَتِيَ الْمَأْوَى

"جارتي": فاعل للفعل "بدت"، مرفوع، والأصل أن من "بدا" هو الفاعل.

- **العلل النحوية في رفع المبتدأ:**

العلّة المعنوية: أن المبتدأ هو المسند إليه، أي الأصل في الجملة الاسمية، وهو الذي يُخبر عنه، فناسبه الرفع دلالة على الاستقلال.

العلّة التركيبية: أن المبتدأ يتصدر الجملة، ولا يسبقه عامل لفظي يعمل فيه، فيكون مرفوعًا لعدم وجود ناصب أو جازم.

العلّة المقارنة: أن المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كونه مسندًا إليه، وكلاهما مرفوع لذلك.

أمثلة تطبيقية:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[34].

"اللهُ": مبتدأ مرفوع، ورفعه لكونه مسندًا إليه، خبر الجملة "نور السموات."...

ومن الشعر:

أنتَ الذي تَعلَمُ الدهرَ مَكارِمَهُ

"أنت": مبتدأ مرفوع، لأنه مبتدأ الجملة، و"الذي" خبر أو صفة مبدوءة بها الجملة الخبرية.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

- **العلل النحوية في قاعدة النصب:**

أ) نصب المفعول به

يُعد المفعول به من أبرز أبواب النصب في النحو العربي، وقد علله النحاة بعدة اعتبارات:

العلّة المعنوية: أن المفعول به هو من وقع عليه الفعل، أي أن له دورًا تاليًا للفاعل، فجاء منصوبًا للدلالة على أنه ليس أصل الفعل بل محله.

العلّة الشكلية/الصوتية: النصب بالفتحة أثقل من الرفع بالضمة، ولأن المفعول به يأتي بعد الفاعل، جُعل في مرتبة أقل إعرابيًا فناسبه النصب.

العلّة المقارنة: لما كان الفاعل مرفوعًا لكونه مسندًا إليه، كان المفعول به منصوبا لأنه مُسندٌ عليه الفعل لا إليه، فهو "محل الحدث" لا مصدره.

أمثلة تطبيقية:

من القرآن الكريم: ﴿**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾[35].

"السماوات" و"الأرض": مفعولان بهما للفعل "خلق"، منصوبان لأن الفعل وقع عليهما.

ومن الشعر:

ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبَ مَن لا يَرْحَمُهُ

"زيدًا": مفعول به أول، منصوب؛ لأنه هو من وقع عليه الضرب.

ب) نصب التمييز

تمييز الجملة أو المفرد يعرب منصوبًا كذلك، والنحاة عللوا ذلك بما يلي:

العلّة التفسيرية: التمييز جاء لرفع إبهام في الجملة أو الكلمة، فناسبه النصب لأنه غير أصل الجملة بل تابع لها.

العلّة المعنوية: التمييز مفعول معنوي لا حسي، فجاء منصوبًا تبعًا لنصبه بالفعل أو شبه الفعل.

أمثلة تطبيقية:

من القرآن الكريم: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾.

"شيبًا": تمييز منصوب، يوضح اشتعال الرأس بأي شيء، فرفع الإبهام عن المعنى.

من الشعر:

أنا أكثرُ منك مالًا وأعزُّ نفرًا

"مالًا" و"نفرًا": تمييزان منصوبان، بيّنا نوع الكثرة والعزة.

- **العلل النحوية في قاعدة الجزم:**

أ) جزم الفعل المضارع

يُجزم الفعل المضارع في اللغة العربية في مواضع محددة (بعد أدوات الجزم)، وقد فسر النحاة هذه الظاهرة بالعلل التالية:

العلّة المعنوية: الجزم يدل على التحقق أو التوقف، وله دلالة زمنية ومعنوية على القطع، لذلك جاء علامةً على الدخول في دائرة الشرط أو الطلب أو النهي.

العلّة الشكلية/الصوتية: السكون أخف الحركات وأقربها إلى الوقف، فناسبه الجزم لما فيه من معنى التوقف أو التعليق، خصوصًا في أدوات الشرط.

العلّة السياقية: لما كانت أدوات الشرط تفيد التعليق وعدم التحقق إلا بشرط، جاء الفعل بعدها مجزومًا ليطابق دلالة الأداة على التوقف والتعليق.

أمثلة تطبيقية:

من القرآن الكريم:

﴿**إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ**﴾[36].

"تنصروا": فعل مضارع مجزوم بـ"إن"، علامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

علّة الجزم: الوقوع بعد أداة شرط جازمة، والفعل فيه تعليق بتحقق الشرط.

من الشعر:

مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ لا يُعدمْ جَوازِيَهُ

"يفعل" و"يعدم": أفعال مضارعة مجزومة؛ لأنها في جملة شرطية.

علّة الجزم: لتأكيد العلاقة الشرطية بين السبب والنتيجة، وهو ما يتناسب مع السكون أو الحذف كعلامة نحوية.

ب) جزم المضارع بحذف حرف العلة

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر، يُجزم بحذف حرف العلة، وقد علله النحاة:

العلّة الصوتية: الحذف أخف على اللسان وأوضح في السكون، خصوصًا عند التقاء الساكنين، فكان حذف حرف العلة أنسب من الإبقاء عليه في حالة الجزم.

العلّة القياسية: الحذف يُعدّ تطبيقًا لمبدأ التخفيف والاقتصاد في اللغة، وهو مبدأ يراعيه النحويون في القواعد عند وجود علل صوتية أو تركيبية.

أمثلة تطبيقية:

من القرآن الكريم:

﴿**وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾(37).

"يكُ": أصلها "يكون"، حُذف حرف العلة للجزم بعد "لم."

ومن الشعر:

فَلا تَكُ في كلِّ الأمورِ مُجَازِفًا

"تكُ": أصلها "تكون"، جُزمت بـ"لا الناهية"، وحُذف حرف العلة.

- **التحديات والانتقادات الموجهة إلى العلل النحوية.**

رغم الأهمية البالغة للعلل النحوية في تفسير القواعد وضبط الظواهر اللغوية، فقد واجه هذا الأسلوب النقد من عدد من العلماء والباحثين، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات في الآتي:

(1) الإفراط في التأويل والتعليل:

الإشكال: كثير من النحاة مالوا إلى المبالغة في التأويل، مما أخرج النصوص من معناها الظاهر إلى معانٍ متكلفة، فأصبح بعض التعليلات بعيدة عن الفطرة اللغوية.

النقد: يرى المنتقدون أن هذا الميل إلى التعقيد لا يخدم المتعلم، بل يربك الفهم ويعقّد القواعد.

قال ابن مضاء القرطبي في نقده للعلل:

"النحاة جعلوا العلل عُذرًا لما لا يُحتاج إليه، وربطوا القواعد بما لا يُفهمه الطالب".

(2) عدم استقرار القواعد على علل موحدة:

الإشكال: تتغير العلل من نحوي إلى آخر، وأحيانًا من باب نحوي إلى باب آخر، مما أدى إلى التناقض في تعليل الظواهر النحوية.

النقد: هذا يُضعف قوة العلة كمصدر لفهم القواعد، ويجعل من النحو علمًا ظنيًا أكثر منه علمًا منضبطًا.

(3) تحكم الذوق العقلي أكثر من الدليل اللغوي

الإشكال: في كثير من المواضع، سيطر العقل والمنطق على النقل والشاهد اللغوي، فصارت العلل عقلية خالصة لا سند لها من كلام العرب.

النقد: هذا يُبعد النحو عن مصدره الأساسي (السماع والقياس)، ويجعل قواعده غير قابلة للضبط إلا بالاجتهادات الشخصية.

(4) علل غير مقنعة لغويًا:

الإشكال: بعض العلل التي قدمها النحاة تبدو ضعيفة وغير متماسكة لغويًا أو صوتيًا، وأقرب إلى التبرير منها إلى التفسير.

مثال نقدي: تعليل نصب المفعول به بأنه "مفعول فيه أثر الفاعل"، اعتبره بعض المحدثين غير كافٍ لتفسير هذه الظاهرة، لأنها تُوجد دون أثر واضح أحيانًا.

(5) **انقطاع العلل عن الذوق المعاصر:**

الإشكال: كثير من تعليلات النحاة لا تنسجم مع طريقة التفكير اللغوي في الدراسات اللسانية الحديثة، مثل ما يتعلق بعلامات الإعراب أو العلاقة بين الحركة والمعنى.

النقد: هذا الانفصال بين العلل القديمة والذوق المعاصر جعل من الضروري إعادة النظر في دور العلل في تدريس النحو وفهمه.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

الخاتمة

خلاصة ونتائج:

- ثمة أهمية للعلل النحوية؛ حيث تُعتبر العلل النحوية أساسًا لفهم القواعد النحوية وتفسير الظواهر اللغوية في اللغة العربية.
- تسهم العلل في تبرير قواعد النحو وتوضيح أوجه التوافق والاختلاف بين القواعد المختلفة.
- تطبيق العلل النحوية: تتجسد أهمية العلل في التطبيق العملي للقواعد النحوية من خلال الأمثلة التطبيقية في القرآن الكريم، الحديث الشريف، والشعر العربي.
- يواجه استخدام العلل العديد من الانتقادات مثل الإفراط في التأويل وتغير تفسيرات العلل بين النحاة.
- يعد التأويل المفرط للعلاقات النحوية من أبرز المشكلات، مما قد يؤدي إلى تعقيد القواعد بدلاً من تبسيطها.
- تختلف تفسيرات العلل من نحوي إلى آخر، مما قد يخلق تناقضات في التطبيق ويضعف دور العلة كمصدر لفهم القواعد.
- في بعض الأحيان، سيطر الذوق العقلي على القواعد النحوية بدلاً من الاعتماد على النصوص اللغوية الأصيلة.
- بعض العلل قد تبدو غير متوافقة مع مفاهيم النحو الحديثة أو الدراسات اللسانية المعاصرة.
- يتطلب فهم العلل النحوية موازنة بين التأصيل العلمي والاعتبارات العملية في استخدام اللغة.
- من المهم إعادة النظر في العلل النحوية في ضوء التطورات اللسانية الحديثة لتيسير فهمها وتطبيقها في السياقات المعاصرة.

التوصيات:

- إعادة النظر في العلل النحوية: ينبغي إعادة دراسة العلل النحوية على ضوء التطورات الحديثة في علم اللسانيات لتجنب الانقطاع بين العلل القديمة والذوق اللغوي المعاصر.
- التقليل من التأويل المبالغ فيه: يجب تجنب التأويلات المعقدة وغير المبررة التي قد تخرج القاعدة النحوية عن سياقها الأصلي وتؤدي إلى تعقيد الفهم.
- تعزيز التعليم التطبيقي للعلل النحوية: من الضروري تعزيز التعليم الذي يربط بين العلل النحوية والتطبيقات العملية في النصوص القرآنية والحديثية والشعرية، مما يساعد على فهم القواعد بشكل أعمق.
- تحقيق التوازن بين النظريات المختلفة: يجب على النحاة المعاصرين محاولة الجمع بين نظريات العلل التقليدية والنظريات الحديثة في تفسير القواعد النحوية.
- تشجيع الدراسات الميدانية: من المهم إجراء دراسات ميدانية وبحوث تطبيقية لفحص كيفية استخدام العلل النحوية في اللغة اليومية والنصوص المعاصرة.
- مراجعة التطبيقات اللغوية الحديثة: يُنصح بتطوير نماذج تعليمية وتطبيقية تستند إلى العلل النحوية تواكب التحديات اللغوية الحديثة وتساعد في فهم القواعد النحوية بشكل أكثر مرونة.
- إبراز العلل في تعليم النحو: يجب الاهتمام بتدريس العلل النحوية بشكل مبسط في مراحل التعليم المبكر من أجل تيسير تعلم القواعد النحوية للطلاب.
- تطوير تقنيات جديدة في التدريس: ينبغي تطوير تقنيات وأساليب تدريس مبتكرة تدمج بين الشواهد النحوية والتطبيقات العملية المعاصرة للعلل.
- استخدام الوسائل التكنولوجية: من المفيد الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل البرامج التعليمية والتطبيقات التي تساهم في تسهيل دراسة العلل النحوية وتطبيقاتها.
- تحفيز البحث الأكاديمي: تشجيع البحث المستمر في مجال العلل النحوية لاستكشاف مزيد من التطبيقات والتفسيرات التي تتناسب مع التغيرات اللغوية والثقافية المعاصرة.

ISSN 3105-1375 – Print...... ISSN 3105-1383 – Online

المراجع والمصادر:

[1] () لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد)، مادة "علل"، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
[2] () القياس في الأصول، نشأت إبراهيم الدريني، دار الهدى للطباعة، القاهرة، 1981، ص72-75.
[3] () الأصــول: دراســة اســتيمولوجية للفكر العربي عند العرب (النحو- فقه اللغة- البلاغة)، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص180.
[4] ()الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، ص156/1.
[5] () الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971م، ص70.
[6] () في النحو العربي.. قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد، 1986، ص229-230.
[7] () الانصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 20/1.
[8] () الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، مرجع سابق، 782/2.
[9] () رأي في رسم منهج النحو، نهاد الموسى، مجلة التربية، العدد: الرابع عشر، قطر، 1976، ص15.
[10] () شبهان العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، ليبيا، ط(1)، 1999، ص91.
[11] () الأشـباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السـيوطي (المتوفى: ٩١١هــــ)، (دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ1990م)، 243/1.
[12] () الخصائص لابن جني، 124/1.
[13] () الإرشاد إلى علم الإعراب، محمد بن أحمد الكيشي (ت659هـــ)، تحقيق: عبد الله علي الحسيني الركاتي ومحمد سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1989م، ص221.
[14] () الأنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 737/2.
[15] () شعبان العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، جامعة قار يونس، شرح الأشموني، 139/1.
[16] () حسـام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007، ص394-395.
[17] () الصـاحبي في فقه اللغة العربية ومسـائلها وسـنن العرب في كلامهم، ابن فارس، أبو الحسـن أحمد، تحقيق: أحمد حسـن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997م، ص179.
[18] () **التبيين عن مذاهب النحويين البصـــريين والكوفيين**، أبو البقاء عبد الله بن الحســين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص252.
[19] () رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت686هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، 105/1.
[20] () ابن منظور، لسان العرب، 494/13، مادة (شذ).
[21] () الخصائص لابن جني، 97/1.
[22] () الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، محمد عبد الحميد سعيد، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض - كلية الآداب، مج 3، 1974، ص128.
[23] () الكتاب لسيبويه، 215/2.
[24] () الكتاب لسيبويه، 402/2.
[25] () الأصول في النحو لابن السراج، 56/1.
[26] () الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 714/2.
[27] () الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 559/2.
[28] () سورة البقرة، الآية: 83.
[29] () الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 500/2.
[30] () التبيين عن مذاهب النحويين، ص307.
[31] ()ظـاهرة التـأويـل في الـدرس النحوي (بحـث في المنهج)، عبـد الله بن حمـد الخثران، النـادي الأدبي، الريـاض، ط1، 1408هـ، 1988م، ص10.
[32] () كحل العيون النجل، محمد بن إبراهيم ابن الحنبلي (ت 971هــــ)، تحقيق: حاتم صـالح الضـامن، دار البشـائر، دمشق، 2004، ص50.
[33] () سورة المؤمنون، الآية: 1.
[34] () سورة النور، الآية: 35.
[35] () سورة الأنبياء: 30.
[36] () سورة محمد: الآية: 7.
[37] () سورة النحل، الآية: 120.